الفصل الرابع : الانظمة الاقتصادية

اولا : النظام الشيوعي

يظل النظام الشيوعي قضية نظرية قابلة للنقاش فهو لم يحظى بتطبيق عملي منذ تحول المجتمع الانساني من المرحلة البدائية الى المرحلة العبودية وعلى العموم يقوم المذهب الشيوعي على ركيزتين أساسيتين هما:

1. **زوال الملكية الخاصة** لوسائل الانتاج وسلع الاستهلاك، فالأصل في هذا المجتمع هو سد الحاجة، اذ ان الشعار الذي ينظم الحياة الاقتصادية للمجتمعات هو **(من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته)**، اي ان كل مواطن يكلف على وفق قدرته وامكانياته على العمل ويستوفي على قدر حاجته من السلع والخدمات المنتجة، لذلك يرى اصحاب هذه النظرية المثالية ان المرحلة الاشتراكية تمثل مرحلة انتقالية تربى فيها الانسان على قيم المجتمع الشيوعي الجماعية غير الانانية، اذ يجب ان يبنى الاقتصاد بناءً يحقق الوفرة اللازمة لزوال اسباب التزاحم والتدافع بين افراد المجتمع على السلع والخدمات.

2. **زوال الدولة (اي زوال الحكومة)**

اذ ان المجتمع الشيوعي يحكم نفسه ذاتياً على وفق نظام البلديات والاساس الفلسفي لذلك هو ان الحكومة هيئة تعبر عن مصلحة طبقة مسيطرة لغرض سيطرتها على

الطبقات الاخرى، فعندما تزول الطبقات يزول المبرر الواقعي والقانوني لوجود الحكومة، واذا رجعنا الى التاريخ نجد اول صورة للمجتمع الشيوعي، وضع من قبل الفيلسوف اليوناني (**افلاطون**) في القرن الثالث قبل الميلاد، إذ افترض وجود مدينة فاضلة، دولة ذات عدد ثابت من السكان يوزع فيه الناس حسب اعمالهم إلى طوائف فهناك طائفة للفلاحين واخرى للحرفيين، وثالثة للمحاربين، ورابعة للحكام الفلاسفة، ومن الطبقتين الاخيرتين ينتخب الحاكم ويرى (**افلاطون**) بأن طبقة المحاربين والحكام يجب ان يعيشوا حياة مشتركة اي ان تحرم عليهم الملكية الخاصة والأسرة ولذلك لضمان حيادتهم في ادوارهم، ويرى المفكرون بان النظام الشيوعي هو اشبه بنظام المنافسة ليس له وجود واقعي ولكنه ضروري كحالة معيارية يمكن استنباط مساوئ الملكية الخاصة من خلاله.

ثانيا: النظام الرأسمالي

ينطوي مفهوم الرأسمالية على معنيين مترادفين هما:-

1. المعنى الاصطلاحي اللغوي للرأسمالية: ويعني استثمار المال من اجل تحقيق الربح لذلك تعددت أوجه الرأسمالية على امتداد المراحل التاريخية للمجتمع الانساني. فكان هناك الرأسمالية التجارية ثم صناعية ثم المالية او الربوية، واخيرا الرأسمالية المعرفية

التي تتميز باستثمار رأس المال البشري المتمثل بالقدرات الفكرية والمواهب المتعددة (الفنية – والادبية – والرياضية).

1. **المعنى العلمي للرأسمالية:** وهو ينصرف الى معنيين مترابطين هما: –

ا. **النظام الرأسمالي (المذهبي):** ويقصد به مجموعة الاحكام والقواعد التي ينظم على اساسها، النشاط الاقتصادي في المجتمعات والرأسمالية، فهو عقيدة اقتصادية وليس علما استقرائيا.

ب. **النظام الرأسمالي بوصفه علماً :** ينطوي على مجموعة من القوانين المستنتجة من ملاحظة استقراء الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، وهذه القوانين هي قوانين طبيعية بمعنى ان وقوعها حتميا اذا توفرت الشروط. انها دائمه وعامه شاملة كقانون مثلا (العرض والطلب) ، اذ يتحدد السعر على وفق التوازن بينهما، وكذلك قانون الغلة المتناقصة. على العموم تقوم الرأسمالية والنظام الرأسمالي على ثلاثة اركان:–

1. **حرية التملك الخاصة:** فالملكية الخاصة هي الاساس في النظام الرأسمالي اذ ان الاباحة فيها هي القاعدة اما التحديد او التقييد فهو استثناء اذ قد تضطر الحكومة لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية الى تأمين بعص المشروعات الاقتصادية وتملكها وادارتها بصورة مباشرة.

2. حرية الاستغلال والتصرف: فمن حق المالك ان يتصرف بماله وامكاناته كما يشاء، دون فرضاً من الحكومة او من اي جهة اخرى ذلك لان الرأسمالية يؤمن بمنح الابعاد الثلاثة للملكية التي هي (**الحيازة – والانتفاع – والتصرف**)

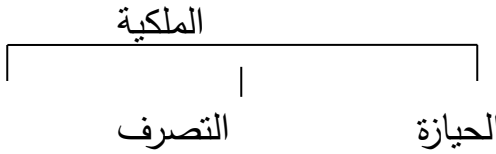

3. **حرية التصرف بالإمكانيات الذاتية:** فمن حق الانسان ان يعمل او لا يعمل كما من حقه استثمار امواله واستغلالها بالطريقة التي تتفق مع مصالحه وعاداته وتقاليده، الا في فيما ينص القانون على تحريمه كتعاطي المخدرات مثلا، والاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ينطلق من قاعدة النظر الى العلاقة بين الفرد والمجتمع، فالعلاقة في نظر المجتمع الاشتراكي هي ان المجتمع هو الاصل اي يجب ان توظف امكانات الافراد لتحقيق مصالحه، اما في المجتمع الرأسمالي فالعكس هو الصحيح اذا ان المصلحة الفردية التي تؤدي الى تحقيق المصلحة الاجتماعية لذلك يشجع المبادرات الفردية، ويعده الدافع الحقيقي للتطور الاقتصادي.

<u>القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي</u>

تنظم الحياة الاقتصادية نوعان من القوانين هما :-

1.القوانين الطبيعية الاقتصادية: اي تلك التي تنبع من طبيعة الظاهرة الاقتصادية، كما في قانون الغلة المتزايدة الذي ينص على ان اضافة وحدة واحدة من عنصر انتاج متغير كالسماد مثلا أو العمل اليدوي الى رأس المال الثابت كالأرض الزراعية فان الانتاج يبدأ بالتزايد، بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات متناقصة يستنفد عنصر الانتاج الثابت كامل طاقته الانتاجية يبدأ بعده الانتاج بالتناقص المطلق وهذا القانون يعمل في كل المجتمعات فهو قانون مطلق في زمان والمكان.

2. القوانين الاجتماعية الارادية: التي تنشأ باراده الانسان او تتأثر بها كقانون العرض والطلب حيث يمكن للإنسان ان يتكيف مع هذا القانون، فيشتري السلعة بسعر اكثر من سعر التوازن او يزيد من العرض او ينخفض من الطلب، للتأثير على عمل القانون اي ان هذا القانون، قانون نسبي لا يعمل الا في ظل النظام الرأسمالي الذي يتميز بشيوع التنافس والحرية الاقتصادية ويحاول مفكرو النظام الرأسمالي تبرير تركيز النظام الاقتصادي الرأسمالي على فكرة الحرية الاقتصادية كالاتي:-

أ. **ان الحرية الاقتصادية** تقود الى التوافق بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة، ذلك لان التنافس بين الافراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي الى بقاء الاصلح منهم في حلبة الانتاج القادر على تطوير قوى الانتاج وتحسين نوعيته

وتصفية العاجزين الكسالى وبذلك تتحقق المصلحة الاجتماعية العامة.

ب. **يرى انصار الرأسمالية** ان الحرية الاقتصادية هي الطريق الامثل لنمو قوى الانتاج وتطوير وسائل الإنتاج , وبالتالي زيادة الانتاج وزيادة مستوى المعيشة للناس.

ت. **هناك بعض المفكرين الرأسماليين** يرون ان الحرية هي شرط أساسي لتحقيق الكرامة الانسانية واكتمال شخصية الانسان. فالإنسان بلا حرية يظل ناقصاً وعاجزاً عن مواجهة تحديات الحياة.

رابعا : النظام الاقتصادي المختلط

ويمكن تمييز هذا الشكل من النظم كالآتي:

1-وجود القطاع الخاص بجانب القطاع العام وإعطاء فرصة لكل منهما في ممارسة دوره بحرية.

2-وجود آلية سوق أو ما يسمى تلقائية العمل الاقتصادي مع التخطيط المركزي، إذ يعمل القطاع الخاص بموجب قوانين السوق ويعمل القطاع العام بموجب خطة مركزية.

3-ضمان رقابة الدولة على عمل القطاع الخاص للحد من احتمال نشوء الاحتكار التام أو اي انحراف آخر.

4-تدخل الدولة لضمان حقوق العاملين من خلال تشريعات حكومية مثل تحديد الحد الادنى للأجور وتحديد ساعات العمل وتحريم عمالة الاطفال.

وتتشابه الانظمة المختلطة تتشابه بالأهداف الآتية:

1-الحفاظ على نظام المنافسة والحد من آثار الاحتكار، أما بمنعه أو بتحديد الاسعار الاحتكارية.

2-تقليل التفاوت في توزيع الدخول أو تخفيف آثاره الضارة .

3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تشريعات التامين ضد البطالة والتقاعد والتامين ضد المخاطر الطارئة.